نَبَرات قسم القانون

من أعمال نادي القانون بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء

١٤٣٨ - ٢٠١٧

اللحمة الوطنية والأمن الفكري

تعد اللحمة الوطنية لبلادنا ركيزه من ركائز و مقومات هذا الوطن المبارك وهو الدور المطلوب تعزيزه من كل مواطن غيور على وطنه ومقدساته ومن كل طالب اكاديمي مثابر وذلك بالإسهام في تحقيق الأمن الفكري للمجتمع بمحاربة الأفكار الدخيلة والرؤى الهدامة جنباً إلى جنب مع أساتذته وزملائه في الأروقة العلمية، ومشاركة مع المجتمع خارج ذلك، فإذا تحقق الأمن الفكري ازداد الإنتماء الوطني للفرد ومن بعده يتحقق الأمن الحقيقي للمجتمع بكافة جوانبه والرفاهية التامة للمواطنين والمقيمين ، وهذا الامر قد دعت اليه تعاليم ديننا الحنيف وأكّدته الثقافه الحقوقيه والنظاميه والقانونيه التي تساعد في توعية الطالب الاكاديمي على وجه الخصوص وكذلك المواطن بمعرفة واجباته وحقوقه، ولا شك ان لهذا الشيئ اثر كبير يعود نفعه اولا وآخراً على الجميع اساتذة وطلاب ومواطنين، فتحقق المصلحه العلياء للوطن ومواطنيه مرهون بتحقيق كل ما يكفل تعاون الجميع في عملية التنمية والتعاي ش السلمي ومحاربة الافكار الدخيله والمناهج الضالة.

بقلم الطالب: نواف الدوسري - عبدالعزيز الغازي

كلمة الخريجين

مقالات قانونية

ورش عمل وندوات

أنشطة الطالبات

بطولة دوري الكلية

زيارة مجلس الشورى

شكر وعرفان

زيارة معالي مدير الجامعة

قام معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عوض بن خزيم الاسمري بزيارة لكلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء في ١٤٣٨/٣/٥ هـ واطلع على جانب من أنشطة قسم القانون وورشة العمل المقامة بعنوان " قانون جاستا - المفهوم والتعارض مع المبادئ القانونية " وقدم معالية مشكوراً توجيهات نيرّة، وألقى كلمة ختامية عززت روح العمل الأكاديمي لدى الجميع أساتذة وطلاب، وقدم رئيس قسم القانون الشكر والتقدير لمعالي مدير الجامعة على اهتمامه الكريم ودعمه الكبير للقسم والكلية والجامعة، سائلاً الله لمعاليه العون والتوفيق.

عميد الكلية
د. حسن الداوود

في الوقت الذي تسعى فيه جامعتنا بخطى حثيثة نحو مكانة أسمى كمؤسسة تعليمية متميزة بين الجامعات السعودية، تلقيت بسعادة بالغة وأمل كبير تلك الخطوات المباركة لقسم القانون، ومنها إصدار العدد الأول لمجلة نادي القانون، والتي تحوي بين طياتها شيئاً من أعمال وإنجازات القسم، وجانب من الطموحات التي يتطلع إليها، وقد كان لقسم القانون بهذا الإصدار مبادرة طيبة بين بقية الأقسام، وهي خطوة تضاف لإنجازات كلية العلوم والدراسات الانسانية بحريملاء التي هي جزء لايتجزأ من الكيان المعرفي الكبير والصرح العلمي الشامخ جامعة شقراء، تتزامن هذه الخطوة مع مباركة معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عوض بن خزيم الأسمري لكافة لأنشطة الطلابية النافعة التي نتج عنها إعلان تأسيس نادي القانون، إذ تتجسد من خلاله روح التفاعل الإيجابي بين الأساتذة والطلاب، وحلقة الوصل بين الكلية وبعض الجهات التنفيذية التي تسهم في تثقيف الطلاب وتعريفهم بالواقع العملي الذي ينتظرهم ليكونوا فاعلين ومنتجين في كل مايخدم وطنهم وأمتهم، أتطلع أن يكون لهذا النادي الدور الفاعل في تنمية الثقافة القانونية المؤصلة في وطننا الكريم المملكة العربية السعودية، تلك الثقافة القائمة على هدي الشريعة الإسلامية السمحة، وروح التطلع نحو كل جديد ونافع، بمنهج وسطي معتدل تسوده المحبة والمودة والهمة العالية، أرى بوضوح وجلاء خلف هذه الخطوات جهدا ملموساً لإخواني وزملائي رئي س وأعضاء هيئة التدري س في قسم القانون، وأبنائي الطلاب أعضاء نادي القانون، وكافة طلاب القسم بمختلف مستوياتهم الدراسية، وسأكون وكافة إخواني وزملائي في الكلية معهم ومع جميع الأقسام يداً واحدة نحو كل مافيه علو جامعة شقراء ورفعة وطننا الغالي.

رئيس قسم القانون
د. مساعد الشريدي

تسمو النفس البشرية بفطرتها إلى التقدم والنمو، وتتطلع الدول إلى تحقيق مستويات عليا في جميع مجالات حياتها، غير أن ذلك لا يكون إلا ببذل الأسباب المعتبرة، ومن ذلك العناية بتنظيم مرافقها وسن قوانينها، ونشر تلك القوانين، وتعريف الناس بها، وتعليمهم إياها، ومن هذا المنطلق حرصت حكومتنا الرشيدة وفقها الله على العناية بالجانب القانوني في صروحها العلمية، ودعمها بالكوادر المؤهلة من مختلف المدارس القانونية، لتحقق هذه الأقسام أهدافها على هدي من شريعة الله الخالدة وقد عني قسم القانون في هذه الكلية بتحقيق رسالة وأهداف الجامعة، وشهد تطوراً ملحوظاً منذ بداية تأسيسه على أيدي نخبة من أرباب الفكر القانوني الرائد، ولا زال يتطلع للمزيد، ويسعى نحو تحقيق رسالته السامية بمشاركة فاعلة من منسوبيه وطلابه الذين سطروا أروع أمثلة المثابرة والفاعلية وخدمة الوطن، فالله نسال أن يكلل الجهود بالتوفيق، والمساعي بالنجاح، وقد جاءت هذه الصحيفة لتعكس جانباً من مناشط قسم القانون ونبراته، مساهمة في نشر الثقافة القانونية المنوطة به.

أعضاء قسم القانون

د. مساعد الشريدي
رئيس القسم
تخصص قانون تجاري ومرافعات

د. اسامه السليمان
تخصص قانون تجاري

د. مراد الطراونه
تخصص قانون مدني

د. علاء الدين خميس
تخصص قانون مدني

د. محمد الرواشده
تخصص قانون جزائي

د. منيف الملافخ
تخصص علوم سياسية

د. تركي الطيار
تخصص قانون مدني ومرافعات

د. علي الدهيمي
تخصص قانون خاص

أ. عبدالعزيز الادريسي
تخصص قانون

د. اكرامي بسيوني
تخصص قانون إداري

د. ماجد الحياري
تخصص قانون مدني

د. محمد الخشن
تخصص قانون دولي

د. عبدالله العصيمي
تخصص قانون إداري

أ. هند سند
تخصص قانون

أ. الجوهره الدخيل
تخصص قانون

أ. سلمى هاشم
تخصص قانون دولي

د. سعديه البدوي
تخصص قانون تجاري

د. فائقه أحمد عبدالله
تخصص قانون جنائي

المتعاونين

شارك في اداء رسالة القسم نخبه من القانونين المكلفين والمتعاونين من مختلف القطاعات الحكومية والأكاديمية والخاصة ومنهم:

د. تميم السليمان
تخصص قانون مدني

د. محمد البديرات
تخصص قانون مدني

د. خميس الفامدي
تخصص قانون عام

أ. محمد العتيبي
تخصص قانون خاص

د. سالم المطيري
تخصص قانون مدني

أ. سليمان العيسى
تخصص قانون

نـــادي القانون

تأسس نادي القانون في العام الدراسي الجامعي ١٤٣٧ - ١٤٣٨ هـ بقرار من مجلس القسم إبّان رئاسة الدكتور مساعد الشريدي، وبمباركة وتأييد من سعادة عميد كلية العلوم والدراسات الانسانية بحريملاء الدكتور حسن الداود، وقد جاء ذلك استجابة لمطالبات حثيثة من طلاب القسم لما في إقرار هذا النادي من آثار إيجابية على الحصيلة العلمية والمعنوية لطلاب القانون، لاسيما ومايُعنى به النادي من إثراء للجانب التطبيقي العملي من خلال تنسيق الزيارات للجهات القانونية المختلفة في المملكة كالمحاكم وهيئات التحقيق والادعاء العام والإدارات القانونية في الدوائر الحكومية والأدلة الجنائية وغيرها، إضافة إلى مالهذا النادي من أثر في تعزيز روح التعاون والألفة بين الطلاب من خلال تمثيل النادي في المشاركات الرياضية ككرة القدم والطائرة والتنس ونحوها من المناشط الرياضية، مع الاستمرار في الإثراء المعرفي من خلال عقد ورش العمل في الموضوعات القانونية المستجدة على الساحة ممالايتم طرحه بشكل مباشر في القاعات الدراسية، فيشارك فيها الطلاب أساتذتهم في تناول هذه الموضوعات المستجدة بسبيل علمي مؤصل يعكس الحقيقة النظامية لتلك الوقائع ويثري طالب القانون في كيفية تنزيل العلم النظري على الواقع العملي، ويأتي هذا النادي ضمن سلسلة الجهود الحثيثة والمساعي الدؤوبة لجامعة شقراء نحو الرقي بمخرجاتها لخدمة هذا الوطن الكريم المعطاء في شتى مجالات الحياة، وفق إدارة حكيمة من معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عوض بن خزيم الأسمري.

جـــامـــعـــة شـــقـــراء

إلى طلبة القانون مع التحية

د. عبدالله العصيمي
تخصص قانون إداري

أبنائي وبناتي طلبة القانون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

أهنئكم على قبولكم في قسم القانون ، فطلاب هذا القسم في كل الجامعات هم الذوات ، فلكم أن تفخروا باختياركم هذا، فانتم حملة القانون والنظام وأولى الناس به وبتطبيقه ، ثم إن مسلك الدراسات القانونية لا يفضي إلى مهنة المحاماة فقط ، إنما هو متشعب وله علاقة بمجالات شتى ، كالعمل في القطاع العام كهيئة التحقيق والادعاء العام، أو الوظائف المدنية والعسكرية ، أو العمل في الهيئات المستقلة كهيئة الاستثمار وهيئة مكافحة الفساد ، أو هيئة الغذاء والدواء وغيرها من الهيئات الاعتبارية ، أو العمل في القطاع الخاص كالشركات والمؤسسات المالية أو في مجال التأمين والاستثمار . ثم إن اختياركم هذا المسار لا يمكن أن يكون مبني على محض الصدفة ، إنما هو دليل حبكم للعدل والإنصاف ، الذي يحتاج منكم جهداً مضنياً يبدأ من السنة الجامعية الأولى ، ولا ينتهي بمجرد حصولكم على الشهادة الجامعية ، إنما يستمر لما يحتاجه هذا التخصص من المتابعة والاطلاع، وعليه فإنه ينبغي بداية على الطالب القانوني أن يتعرف على ملامح النظام القانوني في بلده ، حتى يستطيع التكيف مع المواد الدراسية ،حيث أن الأصل في التقاضي يكون أمام المحاكم المدنية فقط دون سواها ، وهو ما يسمى بالقضاء الموحد أو القضاء المدني ، إلا أن المملكة العربية السعودية اختارت نظام مختلف عن هذا النظام ، وهو ما يسمى بالقضاء المزدوج ، ويعني هذا النظام إن هناك طريق قضائي أخر يسمى بالقضاء الإداري إضافة إلى القضاء المدني ، وهذا يعني أن المملكة العربية السعودية لديها نوعان من القضاء سوف تتعرفون عليهما بشكل أكبر خلال دراستكم إن شاء الله، كما انه في اغلب الدراسات الجامعية ينقسم القانون إلى قسمين ، قسم يسمى بالقانون العام وله فروع ، وقسم آخر يسمى بالقانون الخاص وله أيضاً فروع ، أما فروع القانون العام فهي :

١ - القانون الدولي (قانون دولي عام ١ — قانون دولي عام ٢)

٢ - القانون الدستوري (النظام الأساسي للحكم — نظام مجلس الوزراء — نظام مجلس الشورى — نظام المناطق)

٣ - القانون الجزائي (جزائي ١ — جزائي ٢ — الإجراءات الجزائية)

٤ - القانون الإداري (مبادئ القانون الإداري — القضاء الإداري — عقود إدارية)

٥ - القانون المالي (نظام الزكاة والضرائب)

كما أن فروع القانون الخاص هي :

١ - القانون المدني (مصادر الالتزام— أحكام الالتزام — عقود مدنية — نظام الأسرة —نظام الملكية والأموال — أحكام الضمان العيني والشخصي- نظام المواريث والوصايا والوقف)

٢ - قانون تجاري (عقود تجارية وعمليات بنوك — الأوراق التجارية والإفلاس)

٣ - القانون البحري والجوي

٤ - قانون العمل (نظام العمل والتأمينات الاجتماعية)

٥ - قانون المرافعات (القضاء والإثبات — إجراءات التقاضي والتنفيذ)

٦ - القانون الدولي الخاص .

وسوف تجدون ذلك بشكل موسع عند دراستهم لمادة مبادئ القانون ، لذا امل ان تلاحظون أي القسمين أقرب إليكم عندما ترغبون بإذن الله مواصلة دراساتكم العليا ، كما أود ان تتسع صدوركم لبعض الإرشادات والنصائح التي يحتاجها طلبة القانون ، لتستنيروا بها خلال دراستكم :

- أولى الناس في تطبيق القانون هم طلبة القانون ، فكونوا مثالاً يحتذى به في ذلك .
- لا ترددوا بسؤال أستاذ المادة عن أي مسألة قانونية أشكلت عليكم .
- لكي لا تنسوا لغة القانون ، اجعلوا أصدقائكم من أهل القانون .
- لا تحتقروا ذاتكم، ففي داخلكم أناس عظماء وأشخاص قانون بارعون، أعينوهم بالجد والاجتهاد .
- لا تكونوا أسرى للقواعد القانونية ، فعدالتها مستمدة من سماحة الشريعة الإسلامية ، فكثيراً من القواعد القانونية يعود أصلها لفقه المذاهب الأربعة.
- لا تلتفتوا إلى من يقول، إن الجانب الدراسي منفصل عن الجانب التطبيقي ، بل إن ما يدرس في الجامعات السعودية هو ما يجب أن يكون مطبقاً خارجها .
- لا تخجلوا من الحوار ، وتعلم آدابه، فقد أخترتم تخصص يتميز منتسبوه بفن الحوار ، فنموا قدراتكم في هذا الجانب .
- كونوا صبورين على البحث والمعرفة ولا تستعجلوا المعلومة ، فان الخطة الدراسية التي وضعت لكمفي قسم القانون تعتمد على التدرج في التكوين القانوني .
- إن مهنة القانوني تعتبر من أنبل وأشرف المهن ، وإن شرفها يحتم عليكم أن تكونوا شرفاء .
- نموا قدراتكم بالقراءة والاطلاع ، فالقانون علم وعمل لا يغني أحدهما عن الأخر .
- عودوا أنفسكم على الصراحة ، فالقانوني يجب أن يكون صريحاً مع نفسه أولاً حتى يكون صريحاً مع غيره .
- حافظوا على كتبكم الدراسية لأنكم سوف تحتاجونها مستقبلاً .
- خصصوا لكم مكتبة مصغرة احفظوا فيها كتبكم.
- أكثروا القراءة القانونية ، ولا ترددوا في استشارة أستاذ المادة في نوعية الكتب التي تتناسب مع مستواكم الدراسي .
- تجنبوا المذكرات والملخصات التي يتداولها بعض الطلبة ، فدراسة القانون تحتاج الى التوسع لا الاختصار .
- استخدموا الخريطة الذهنية في دراستكم ، فعلم القانون مرتبط بالحفظ والوصف .
- لا تشغلوا أنفسكم بالتدريب العملي في مكاتب المحاماة أثناء الدراسة فان ذلك يشغلكم عن التحصيل العلمي ، كما ان التركيز في دراستكم هو أفضل طريقة لفهم القانون وتعلمه .

وفقكم الله إلى ما يحب ويرضى ، والسلام عليكم .،،،،

تقنين الأحكام القضائية

نظمت لجنة النشاط الطلابية بقسم القانون ورشة عمل بعنوان " تقنين الاحكام القضائية " بمشاركة
سعادة الدكتور عبدالله العصيمي وسعادة الدكتور تركي الطيار و نخبة من اعضاء هيئة التدري س
بالقسم . وكان المحور الاساسي للورشة هو امكانية تقنين الاحكام القضائية في المملكة العربية
السعودية في ضوء خصوصية النظام القضائي في المملكة .
بالاضافة للمحاور الآتية:

أ. مقدمة تأريخية حول تقنين الأحكام القضائية
ب. المجلات التي صدرت في التقنين وجهود السعودية في التقنين
ج. أهمية التقنين في جودة الأحكام القضائية
د. الموضوعات التي ستتناولها مدونة الأحكام القضائية السعودية

من المهد إلى اللحد

نظم نادي القانون بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء يوم الأحد الموافق ١٣/٦/١٤٣٨ هـ لقاء مع طلاب الكلية بعنوان " من المهد إلى اللحد تجارب شخصية ونماذج واقعية م=ن طلاب الكلية " شارك في الندوة سعادة الدكتور منيف بن ملافخ وسعادة الدكتور محمد الخشن أقيم اللقاء بقاعة التدريب وورش العمل بالدور الثاني، وقد ركز اللقاء على أهمية طلب العلم والسعي لتحقيق الأهداف النبيلة في كل الظروف، وعدم الاستسلام لظروف تقدم العمر أو الانشغال أو غيره، وجرى الاستشهاد على ذلك بنصوص من السنة وآثار السلف الصالح، كما جرى عرض تجارب مجموعة من الناجحين في الوقت المعاصر من الوزراء والعلماء في وطننا المملكة العربية السعودية وكذلك بعض النماذج لدى الغرب، ثم تم التطرق إلى نماذج واقعية من طلاب القسم ممن تجاوزوا الأربعين عاماً وربما قارب بعضهم الخمسين ولم يقف حاجز العمر مانعا من تحقيق طموحاتهم، كما تحدث جمع من الطلاب الحاضرين عن تجارب رأوها وأخرى عايشوها، وخلصت هذه الورشة إلى تعزيز قيمة العلم وتحقيق الأهداف العلياء للإنسان مهما تقدم به العمر أو حالت بعض الظروف من إتمام أهدافه في وقت مبكر، وأن التأخر الحقيقي هو تأخر الإنسان عن السير في طريق أهدافه حتى وإن لم يصل إليها، فشرف التجربة كبير، والخطأ أو التأخر هو سبيل الوصول إلى كل غاية، فمن يتهيب صعود الجبال يعش أبد الدهر بين الحُفر.

القانون والمجتمع

د. اكرامي بسيوني
تخصص قانون إداري

القانون هو ظاهرة مجتمعية تعد بمثابة النتاج للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل كل دولة، وتقاس الأمم في تحضرها وتمدنها بمدى احترامها للقانون من عدمه. ونتيجة لذلك يتعين أن يكون القانون متطورًا ومرنًا بحيث يواكب ضرورات التغيير والتطوير التي تصاحب تطور الحياة البشرية في كل مجتمع، ومن هنا يجب على واضعي الأنظمة (القوانين) أن يكونوا على علم بالتغيرات الحالية والمتوقعة في البيئة البشرية والتي يمكن أن تؤثر بشكل أو بأخر في مدى ملائمة القانون وصلاحيته للتطبيق خلال المرحلة الزمنية لنفاذة. فالقانون إذن ينظم السلوك الخارجي لمجموعة من الأفراد في مجتمع معين، ومن ثم يتعين أن يتسم بالواقعية والقابلية للتطبيق فلا يكون مرنًا في قواعده بدرجة كبيرة تسمح بالخروج عليه وعدم الالتزام به، ولا يكون من الصرامة بحيث لا تسمح نصوصه بوضع استثناء منطقي وواقعي من الخضوع لأحكامه. ويرتبط القانون بالمجتمع ارتباطًا وثيقا بل ويرتبط بفكرة الدولة ككيان بشري منظم تحكمه سلطة سياسية؛ فالمجتمع بكل طوائفه ونسيجه يخضع " لنظام " أو لقانون عام ينظم علاقة أفراده بمؤسسات الدولة وهيئاتها العامة، كما يخضع في الوقت ذاته " لنظام " أو "لقانون خاص" يحكم علاقات أفراده ببعضهم البعض في إطار العلاقات الشخصية أو التجارية العادية. ولعل الارتباط الوثيقة بين القانون والمجتمع هو ما يفسر السر وراء الارتباط الوثيق بين القانون وكافة العلوم الأخرى التي تهتم بالإنسان كعلم الاجتماع والسياسة وعلم النفس ...الخ من النظريات التي يكون محورها الإنسان بكيانه المادي أو المعنوي. وسيظل هذا الارتباط بين القانون والمجتمع مستمرًا باستمرار المجتمعات الإنسانية، لسبب منطقي ألا وهو أن السلوك البشري كمظهر من مظاهر النشاط البشري في المجتمع إنما محور النظريات القانونية، لذا فالارتباط والتلازم بين القانون والمجتمع هو ارتباط حتمي ومنطقي.

تنظيم القضاء مع رؤية ٢٠٣٠

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

د. تركي الطيار
تخصص قانون مدني ومرافعات

نعيش هذه الأيام مع حقبة تطويرية جديدة تبلورت برؤية طموحة اسمها رؤية ٢٠٣٠ ، غايتها تطوير الوطن ونهضته بما فيه ومن فيه ، ومن الوطن قضاء يعد أهم ركائز الدولة وإحدى سلطاته الثلاث ، سلطة عظيمة ذات حساسية كبيرة ، يمس الأنفس والأموال والأعراض والعقول ، رُزق بشرع مقدس لا خطأ يعتريه ، ويحتاج إلى بشر يطبقه بشكل صحيح ، ومع ما يعيشه العالم من تطور قسري بالأدوات والعقول ، ومع ما نعيشه من رؤية طموحة ونهضوية، ومع ما يوجد من حاجة إلى تسريع أكثر وتطوير أكبر لجهاز القضاء ، يجدر بنا أن نواكب الرؤية وندفع قضاءنا إلى الأمام ، بابتكار التعامل الإلكتروني للمعاملات والقضايا فكل معاملة ترد إلكترونيا دون ورق عرضة لضياع أو تأخر في تسليمه واستلامه ،وتدريب عملي أفضل لقضاتنا وموظفيهم ،وإيجاد طاقم من المعاونين الفعليين للقضاء تحت مسمى المستشار القانوني والمستشار الشرعي يقومون بدراسة القضية وتجهيزها للقاضي حتى يكون القاضي أكثر تهيؤاً للحكم فيها ، وكلنا أمل بتطوير القضاء مع رؤية ٢٠٣٠.

الأمن الفكري

نظم نادي القانون في يوم الأحد ٢٠ / ٦ / ١٤٣٨ هـ ندوة بعنوان (الأمن الفكري ودور القانون في تحقيقه) واستهلت الندوة بحمد الله والصلاة والسلام على رسوله، ثم بدأ عدد من أعضاء هيئة التدريس في القسم بمشاركة مع الطلاب الحاضرين في تناول أهم محاور هذه الندوة، التي عززت مفاهيم الوحدة الوطنية، والثوابت الدينية، والقيم المجتمعية، وأبرز الأسباب الباعثة على اختلال الأمن الفكري لدى الفرد، وطرق الوقاية منها المتمثلة بوجوب الرجوع إلى العلماء المعتبرين في أي إشكال حول هذه القضايا، وعدم التسليم بما يُطرح من أشخاص لم يُعرفوا بالعلم وعمق التجربة، وغير ذلك من الطرق الوقائية، ثم تناولت الندوة أهم الأنظمة والقوانين الداعمة لحماية الأفكار، وأكّدت على فاعلية هيئات التحقيق والادعاء العام في هذا الشأن، وكذا المحاكم الجزائية، وغيرها من الجهات القانونية المعنية بتطبيق الأنظمة بحق من تجب عليه، كما جرى عرض عدد من النصوص الشرعية من آيات قرآنية وأحاديث نبوية في هذا الأمر مع بيان أوجه الاستدلال بها و شيء من الشبه التي يحتج بها الآخرون والرد عليها، واختتمت الندوة عملها بتلخيص موجز لأهم النقاط التي تم تداول الحوار حولها، وتوجه الجميع بالشكر لله سبحانه وتعالى أولا وآخراً، ثم لولاة أمرنا على جهودهم الحثيثة في كل ما يحفظ أمن واستقرار بلادنا، كما تقدموا بالشكر لمعالي مدير الجامعة وسعادة عميد الكلية على سعيهم الملحوظ لكل ما يعلي شأن القسم ويدعم مسيرته العلمية والعملية. وقد أدار هذه الندوة سعادة الدكتور مساعد الشريدي وشارك فيها الدكتور علي الدهيمي والدكتور محمد الرواشدة وعدد من الطلاب.

زيارة طلاب قسم القانون إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام بحريملاء

نظم نادي القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بحريملاء زيارة لطلاب قسم القانون إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بالمحافظة، يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٨/٣/٢٨ هـ ، وقد حضر الطلاب برفقة المشرف على الزيارة الدكتور محمد الرواشده، إلى مقر الهيئة بحريملاء، وكان في استقبالهم كافة منسوبيها، وعلى رأسهم مدير الفرع، ونائبه. بدأت الزيارة، بحفاوة ترحيبية، من قبل مدير الفرع، ومنسوبيها، ومقدمة تعريفية بالزائرين والمستقبلين، أعقب ذلك شرح عام من مدير الهيئة عن طبيعتها ومهامها وتشكيلها .. ثم أعطى وقت للرد على أسئلة الطلبة حول اختصاصات الهيئة وسلطاتها، وتوالت الاستفسارات عن كيفية تطبيق هذه الاختصاصات وسلطاتها على أرض الواقع . هذا وقد طرح الطلاب نصوص بعض الأنظمة والمواد التي تنظم عمل الهيئة، وتم التركيز على النصوص التي تواجه إشكالية في تفسيرها وتطبيقها واقعياً، وكيف تتعامل الهيئة معها، وبعد الالانتهاء من الحلقة النقاشية، تم توزيع الطلاب لمجموعتين، وقام مدير الفرع ونائبه بتعريفنا على مكان التوقيف، ومكاتب التحقيق، كما بينا لكل مجموعة كيفية عمل موقع الهيئة الإلكتروني ، ومميزاته ، وكيف سهل واختصر على الهيئة الكثير من الجهد والوقت، وكان عامل تطور وتقدم في إدارة العدالة الجزائية الناجزة ، كما تعرفنا على دقة الإجراءات ومتابعة تنفيذها أول بأول، من خلال هذا النظام . وكذا تأكيدهم على ضرورة تواصل إدارة الكلية مع الهيئة واستعدادهم التام لاستقبال الطلبة في كل فصل دراسي قادم. وختمت الزيارة بصورة تذكارية للوفد ، مع المدير ونائبه ومنسوبي الهيئة . ويتقدم قسم القانون بوافر الشكر لفرع هيئة التحقيق والادعاء العام بحريملاء ممثلة بمديرها ومنسوبيها، على ما قدموه وكذلك للمشرف على الزيارة، الدكتور محمد الرواشده، لجهده ومداخلاته التي كانت تستهدف الربط بين القانون كنظرية وتطبيق أثناء الزيارة.

الأهلية في المعاملات المالية

عرض المحاضر للمقصود بالأهلية وأنواعها، ومراحل تدرج أهلية الأداء وصولاً إلى بيان حكم التصرفات في كل مرحلة منها. وأشار إلى أن أغلب الدول تضع سناً موحدة للأهلية تنطبق على كافة مجالات التعامل، مع استثناء الزواج غالباً. وأوضح أن الاتجاه الأكثر ذيوعا وعملاً يحددها ببلوغ (١٨) سنة.

أما في المملكة فقد بيّن المحاضر إن كمال الأهلية في المعاملات المالية محل خلاف، فأغلب الآراء تربطها –خطأ- ببلوغ (١٨) عاما هجريا، وهو الاتجاه الذي ينحو إليه القضاء في عمومه، أما الصواب فهو ارتباط أهلية الشخص بظهور إمارات البلوغ، فإن لم تظهر فيحكم ببلوغه ببلوغ (١٥) عاماً جرياً على ما عليه العمل في الفقه الإسلامي.

وختم بمطالبة المنظم بوجوب التدخل لحسم هذا التباين، مقترحا أن يكون تمام الأهلية بإكمال الشخص (١٨) هجريا من عمره.

من تقديم الدكتور
محمد البديرات

وبمشاركة الدكتور
علاء الدين خميس

و
الدكتور ماجد الحياري

قانون جاستا

أقام نادي القانون بقسم القانون ورشة عمل حول القانون المعروف اعلاميا بـ "جاستا" وذلك يوم الثلاثاء ٢٢ صفر ١٤٣٨ . شارك في الورشة سعادة الدكتور اكرامي بسيوني و الدكتور منيف الملافخ و الدكتور محمد الرواشدة و الدكتور محمد الخشن الذي تولى ادارتها ، وبحضور سعادة وكيل الكلية الدكتور أسامة السليمان وسعادة رئيس قسم القانون الدكتور مساعد الشريدي.

وكانت محاور الورشة كالتالي:

١ - التعريف بقانون "جاستا".
٢ - قانون "جاستا" وسيادة الدول وحصانتها.
٣ - قانون "جاستا" كسابقة في العلاقات الدولية.
٤ - قانون جاستا في نظر القانونين الدستوري والجزائي.
٥ - المطالبات القضائية ضد أمريكا عن ضحاياها بعد قانون "جاستا".
٦ - القيمة القانونية لقانون "جاستا" في مجال القانون الداخلي للدول.

مجلس الشورى

زيارة مجلس الشورى

نادي القانون
LAW CLUB

في يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ جمادى الآخر ١٤٣٨ هـ، نظم نادي القانون المنبثق من قسم القانون في كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء زيارة الى أحد أهم المؤسسات الدستورية في البلاد وهو مجلس الشورى، بموافقة ودعم كريمين من معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عوض بن خزيم الأسمري، وبحضور رئيس قسم القانون والمشرف العام على نادي القانون الدكتور مساعد الشريدي وأعضاء هيئة التدريس في القسم الدكتور ماجد الحياري والدكتور منيف الملافخ والدكتور محمد الخشن، وبحضور سعادة وكيلة كلية العلوم والدراسات الانسانية بحريملاء الدكتورة سارة نجر العتيبي والدكتورة دلال بندر المالكي، وعدد كبير من طالبات وطلاب قسم القانون، وذلك للاطلاع على جانب تطبيقي هام لكيفية سن الأنظمة في المملكة العربية السعودية، ضمن سلسلة النشاطات الطلابية التي يعنى بها نادي القانون بالكلية.

وعند الوصول كان في استقبال وفد الطلاب أحد منسوبي العلاقات العامة في مجلس الشورى الأستاذ بندر المهنا، كما استقبلت الأستاذة موضي الصالح وفد الطالبات، وجرى التعريف بمسار الجولة التي استهلت بعرض فيلم وثائقي عن تاريخ مجلس الشورى منذ تأسيسه ودوره في خدمة الوطن والمواطن و تأثيره الإيجابي في كافة الأنظمة الصادرة والتي من شأنها الرقي بمناحي الحياة في المملكة العربية السعودية، بعد ذلك تجول الطلاب والطالبات على أقسام المجلس ومكاتب الأعضاء و قاعات الاجتماعات،

واطلعوا على جوانب من آلية العمل في المجلس وكيفية اقتراح الأنظمة في مختلف الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها مما فيه نفع للوطن والمواطن، كما اطلعوا على طريقة عرض تلك الموضوعات ودراستها والتصويت عليها. وكانت المحطة التالية زيارة المعرض الخاص بتاريخ مجلس الشورى والذي يوضح بالصور والمخطوطات تاريخ بداية المجلس وتدرجه ومسمياته في كل فترة تاريخية وفي كل عهد ملكي بدءاً من عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود طيب الله ثراه ومن بعده الملوك سعود وفيصل وخالد وفهد وعبدالله رحمهم الله وحتى العهد الحاضر الزاهر بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز سلمه الله. كما جرى التطرق لأحد أبرز المستجدات والتطورات المعاصرة لمجلس الشورى المتمثلة بدخول المرأة في عضوية المجلس بوصفها عنصراً هاماً ومؤثرا وفاعلا في المجتمع وماتبع دخولها من آثار إيجابية على كثير من التوصيات. وأثناء ذلك طرح الطلاب أسئلتهم و استفساراتهم عن آلية التصويت و تشكيل اللجان وطريقة اختيار موضوعات النقاش، وقد كان من مسار الجولة زيارة القاعة الأندلسية تلك التي زخرت بالنقوش على الطراز الإسلامي الذي شاع في الأندلس وهي قاعة خاصة بمراسم الاستقبال والتهنئة ومناسبات أخرى. وتخلل برنامج الزيارة حضور جزء من الجلسة المنعقدة برئاسة معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور / محمد بن أمين الجفري، و أعضاء المجلس المكرمين، وقد بدأ معاليه الجلسة بالترحيب بطالبات وطلاب قسم القانون بجامعة شقراء وبأعضاء هيئة التدريس المشرفين عليهم. ثم تلى ذلك زيارة القاعة الكبرى التي يلقي فيها خادم الحرمين الشريفين كلمته للأعضاء بحضور جمع من الأمراء والوزراء والدبلوماسيين والأعيان والصحافيين، ثم اختتمت الزيارة بعد ذلك بدعوات صادقة أن يوفق الله قادة هذه البلاد وولاة أمرها لكل مافيه علو شأنها ورفعة منزلتها وتقدمها على الأمم.

زيـارة المحكمـة العامة بحريملاء

نظم نادي القانون للطلاب زيارة إلى المحكمة العامة بحريملاء في يوم الاثنين الموافق ١٤٣٨/٦/٢١ هـ، ويأتي تنظيم نادي القانون لهذه الزيارة امتداداً للنشاطات التي يقوم بها قسم القانون لطلابه لربطهم بالواقع العملي وصولا إلى مزيد من الإثراء القانوني والقضائي للطالب، هذا وقد بدأت الزيارة التي نظمها النادي بأخذ جولة اطلاعيه للتعرف على أقسام وتخصصات المحكمة ومهامها، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى قاعة الجلسات، إذ كانوا على موعد مع فضيلة الشيخ أيمن بن زيد آل سعيد قاضي المحكمة العامة بحريملاء لحضور جلسات قضائية علنية لعدد من الخصومات بين أطراف متنازعة ، فجرى حضور الجلسات والاطلاع على كيفية رفع الدعوى والرد عليها وطريقة مناقشة القاضي للخصوم والآثار المترتبة على ذلك، ثم اجتمع فضيلة القاضي بالطلاب الحاضرين وألقى عليهم كلمة توجيهية اتسمت بالعمق المعرفي والوضوح في الرؤية والبساطة في الطرح ما ازدادت معه الفائدة وعم بمثلها النفع، ثم أجاب الشيخ عن تساؤلات الطلاب الإجرائية والموضوعية وأوضح لهم طبيعة العلاقة بين القانون والشريعة وأن المملكة العربية السعودية جعلت من شريعة الله الخالدة قانونا لها حاكماً على أنظمتها، ثم بين فضيلته أهمية دور المحامي كأحد أعوان القضاة في الوصول إلى الحق، وأن على المحامي مراعاة الله سبحانه وتعالى في ترافعه وأن يكون هدفه إعانة القضاة على إيصال الحقوق إلى أصحابها، ثم كرر فضيلته الترحاب بطلاب قسم القانون وأبدى لهم الاستعداد التام لكل ما فيه نفعهم داعياً الله لهم بالتوفيق والسداد، ومرحباً بتكرار الزيارة في كل وقت وحين.

المحكمة الصورية

قام طلاب مادتي القضاء والإثبات والقضاء الإداري لدى الدكتور تركي الطيار بتطبيق المحكمة الصورية في قاعات التدريب بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء في جامعة شقراء، وكانت الأدوار المنوطة بالطلاب في مادة القضاء الإداري تتمحور حول فريق يمثل المحكمة الابتدائية، وفريق يمثل محكمة الاستئناف، وفريق يمثل الجهة الإدارية مصدرة القرار الإداري ومحاموها، وفريق يمثل الموظف الحكومي المتضرر من القرار الإداري ومحاموه. وأما الأدوار المنوطة بالطلاب في مادة القضاء والإثبات تتمحور حول فريق يمثل المحكمة الابتدائية، وفريق يمثل محكمة الاستئناف، وفريق يمثل المدعي مع محاموه، وفريق يمثل المدعى عليه مع محاموه. وقد استفاد الطلاب من هذه المحكمة الصورية القدرة على إدارة الجلسات القضائية وكيفية الترافع وإصدار الأحكام استفادة لتأهيلهم للواقع العملي المستقبلي في مجال تخصصهم.

قسم القانون يحقق بطولة الدوري على مستوى الكلية

حقق الفريق الرياضي في قسم القانون على ملعب نادي الشعيب بحريملاء بطولته الثانية في دوري كلية العلوم والدراسات الانسانية بحريملاء بعد فوزه على الفريق الرياضي لقسم ادارة الاعمال بهدف مقابل لاشيئ (١ - ٠) وتشرف رئيس قسم القانون الدكتور مساعد الشريدي ورئيس لجنة الأنشطة الطلابية الدكتور محمد الخشن وكابتن الفريق الرياضي بقسم القانون الطالب ماجد الشمري باستلام الكأس من سعادة عميد الكلية الدكتور حسن الداود بحضور جمع من الأساتذة والموظفين والطلاب في أجواء مفعمة بالبهجة والتآلف مايعود على الطلاب بالفائدة في مسيرتهم الدراسية ويعكس روح التنافس الشريف ويعزز دور الأنشطة الطلابية في دعم المسيرة العلمية للطلاب، وتقدم رئيس قسم القانون الدكتور مساعد الشريدي بشكره لسعادة عميد الكلية الدكتور حسن الداود وسعادة عميد شؤون الطلاب بالجامعة الدكتور غرم الله الغامدي على دعمهم المتواصل لأنشطة قسم القانون وكافة اقسام وكليات الجامعة.

جانب من أنشطة قسم الطالبات

أنشطة القانون الفصل الأول

اقام قسم القانون مستوى ثانى تحت اشراف استاذة شذا عبدالمنعم. مشرفة الأنشطه بالكلية د.دلال المالكى وتحت رعاية وكيلة الكلية د.سارة نجر العتيبي ..ندوة اقتصادية عن رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر اقتصادية. أقام القانون أيضا نشاط ثاني شارك فيها جميع المستويات حيث يكتب طالبات المستويات الأولى أسئلتهم عن قسم القانون في أوراق مطوية ومايريدون معرفته عن هذا القسم والصعوبات التي ستواجههم ويجيبون عنهم المستويات الأخيرة واذا كانت هناك مشكلة تواجه أي من الطالبات تكتب في الورقة ويجاوب عنها بعض الطالبات المستويات الأخيرة(السابع-الثامن)بحكم دراستها فتأخذ دور المستشارة القانونية. فعالية أسبوع الإرشاد الأكاديمي والجودة أستمرت هذه الفعالية من الأحد إلى الخمي س وشملت ورش العمل:. شملت هذه الفعالية مسابقة " كوني سفيرة للجودة" وفكرة المسابقة للطالبة قسم القانون عبير الأحمري من قسم القانون شملت المسابقة عدة محاور للتنافس عليها وتم أعلان اسماء الفائزات بلقب سفيرة في الحفل الختامي للأنشطة .

إطلالة على حقوق المرأة في حال الاتهام في النظام السعودي

د. سالم المطيري
تخصص قانون مدني

نظام الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية يعتبر من أرقى الأنظمة الجنائية احتراماً لحقوق الإنسان، ومعاملته المعاملة اللائقة به؛ تلك المعاملة التي تحفظ كرامته، وتقرر صيانة حقوقه المادية والمعنوية، وتحرم الاعتداء على حريته وما يمس شخصه أو ماله أو عرضه، وما يتعلق بذلك من التعرض لمسكنه وحياته الخاصة ما دام بعيداً عن التهمة، متوقياً للشبهات، ملتزماً بأحكام الشرع المطهر. واحترام حقوق الإنسان في المملكة ليس وليد اليوم؛ بل هي مقرر قبل أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان، فقد قال الله تعالى: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) الإسراء آية رقم ٧٠ .وقال رسوله المصطفى صلى الله عليه وسلم: "سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر" متفق عليه. وقال الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟).

والمملكة العربية السعودية باتخاذها كتاب الله تعالى وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم دستوراً لها؛ نصت في نظامها الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٦/٢٨ هـ في المادة الأولى منه على أن (المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة؛ دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولغتها هي اللغة العربية). كما نصت المادة السادسة والعشرون من النظام على أن (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية). فنظام الحكم في المملكة العربية السعودية هو نظام إسلامي يأخذ بمبادئ حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية السمحة، وفق المفهوم الإلهي لهذه الحقوق وهو ذلك المفهوم الذي يقوم على أسس الدين والأخلاق لا الفردية المطلقة غير المنضبطة. والإسلام ينظر لحقوق الإنسان على أنها منحة إلهية، ليست منحة مخلوق لمخلوق مثله، يمن بها عليه إن شاء أو يسلبها منه متى شاء، بل هي حقوق قررها الله له بمقتضى فطرته الإنسانية، فهي تتمتع بقدر كاف من الهيبة والاحترام والقدسية فلا يتجرأ شخصٌ على انتهاكها أو الاعتداء عليها.

والأنظمة لم تشرع إلا من أجل إرساء قواعد العدل بين جميع أفراد المجتمع، ونصرة المظلوم، وردع الظالم، فلا يتبادر في المطالبة بحقوق الإنسان أن يُترك المعتدي بدون عقاب، بل لا بد من عقوبة رادعة، ولكن بعد محاكمة عادلة تتوفر فيها ضمانات حقوق المتهم - كمتهم - في أولى المراحل وهي مرحلة الاستدلال مروراً بمرحلة التحقيق وأخيراً بمرحلة المحاكمة والتي كفل النظام للمتهم فيها حقوقاً كثيرة من حيث الاستعانة بمحامٍ أو وكيل وعلانية الجلسات وحق الطعن في الأحكام وغيرها من الضمانات. وقد انفرد نظام الإجراءات الجزائية بحفظه حقوق المرأة المقترفة ذنباً؛ فألزم أن تعامل معاملة راقية تليق بوضعها وتركيبتها النفسية والبيولوجية، فاعتبر للمرأة خصوصيتها عند التحقيق والمحاكمة وجعل محاكمتها وفقاً لأنظمة معينة تراعي وضع المرأة وحقوقها النفسية والاجتماعية والجسدية. فمن حق الفتاة المتهمة في المملكة العربية السعودية أثناء التحقيق أو المحاكمة أن يتم إيداعها في مؤسسة رعاية الفتيات إلى أن يصدر حكمٌ بشأنها، وأن يكون حجزها في مكان منفصل عن الفتيات اللواتي صدر بحقهن أحكام شرعية، على أن تتم محاكمة الفتاة داخل الدار، وقبل المحاكمة تجرى دراسة متكاملة عن الفتاة والأسباب التي أدت إلى انحرافها، وترفع الدراسة ونتائجها مع أوراق القضية جنباً إلى جنب للقاضي لدراستها والاستفادة منها في التحقيق وعند إصدار الحكم، واعتبار تلك الأسباب ظروفاً مخففة للعقاب. كما أن تنفيذ ما يصدره القاضي من عقوبات بحق الفتاة يكون داخل المؤسسة، ويتم تنفيذ العقوبة البدنية تحت إشراف هيئة مكونة من مندوب عن المحكمة ومندوبة عن المؤسسة. وهذا ما يتعلق بالفتيات اللاتي لا تزيد أعمارهن عن ثلاثين سنة، أما ما يخص المرأة عموماً فلقد وضع نظام الإجراءات الجزائية قواعد وضوابط كثيرة يجب اعتبارها وتطبيقها من جهات الضبط الجنائي وسلطة التحقيق حيث نصَّ النظام على أنه لا يجوز تفتيش جسم المرأة المتهمة وما يتصل به من ملابس إلا من قبل أنثى يندبها رجل الضبط الجنائي، وفي هذا صيانة للمرأة، وحفاظاً على كرامتها وإعمالاً للنصوص الشرعية في النهي عن الكشف على عورات النساء من قبل الرجال من غير ضرورة، كما أنه يجب أن يكون التفتيش بعيداً عن أنظار الرجال وفي هذا ستر للمرأة من أن يراها غير محارمها، وأنه إذا أخرجت المرأة المتهمة الأشياء المراد ضبطها من ملابسها طوعاً فلا حاجة للتفتيش؛ ما لم يكن هناك مسبب يسوّغ الاستمرار فيه.

التوأمة بين السياسة والقانون

د. منيف الملافخ
تخصص علوم سياسية

يرى كثير من المتخصصين في دراسة العلوم الإجتماعية والإنسانية بأن هناك تداخل واضح بين هذه العلوم يختلف في درجة تأثيره وأهميته من علم لآخر. ولعل العلاقة التي تجمع بين علم السياسة والقانون كأحد فروع العلوم الإجتماعية تعكس صورة واضحة لهذا التداخل والتأثير المتبادل لدرجة أنه لا يمكن الفصل بينهما. وبالرغم من قوة هذه العلاقة وتأثيرها المتبادل فقد اختلف علماء السياسة وفقهاء القانون حول التبعية التي تحكم طبيعة العلاقة بين العلمين. فعلماء السياسة يرون ان القانون يخضع دوماً لأهداف السياسة حيث تشرع القوانين التي تحقق تلك الأهداف، بينما يرى فقهاء القانون أن السياسة تخضع للتشريعات القانونية التي تكبح جماح السلطة وتقيدها بقواعد عامة مجردة وملزمة. وبغض النظر عن هذه الجدلية الفلسفية بين الجانبين فإننا نرى ان الصلة والرابطة بين السياسة والقانون اشبه ماتكون بالتوأم السيامي الذي يلتصق في الجسد وينفصل في الرأس. فالقانون الدولي مثلا الذي ينظم العلاقات بين الدول في المجتمع الدولي يعتبر فرعا مشتركا بين المعارف السياسية والقانونية، لكونه ينصب على دراسة العلاقات السياسية الدولية وفقا لمنهجية قانونية، ملزمة وواجبة الإحترام وهي مرتبطة بمجموعة من المبادئ الدولية المتعارف عليها مثل مبدأ احترام سيادة الدول وحل النزاعات التي تنشأ بين الدول بالطرق السلمية ونبذ استخدام القوة وغيرها الكثير من المبادئ التي تحكم طبيعة العلاقات الدولية. كما ان القانون الخاص يهتم بتنظيم العلاقات بين الأفراد داخل الدولة مثل ما يهتم القانون العام بتنظيم العلاقات بين الإفراد والدولة. ولعل العلاقة بين علم السياسة والقانون تتجلى في اسمى صورها في القانون الدستوري الذي يحدد هوية الدولة ودستورها وشكل النظام السياسي والمؤسسات السياسية والعلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وآلية الإنتقال السلمي للسلطة وحقوق الأفراد وواجباتهم وغيرها من المواضيع التي تدور في فلك القانون الدستوري. وهو ما يتناغم مع وظيفة علم السياسة الذي يهتم ايضا بدراسة النظام السياسي وتركيبة الحكومة وتوزيع السلطة. وبالرغم من هذا الإتفاق وذلك التناغم إلا أن هناك بعض الفوارق النسبية المتمثلة في أن القانون الدستوري يبحث في القواعد والنصوص التي تضعها السلطة التشريعية بينما يحلل علم السياسة السلطة نفسها آخذا بعين الإعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية.. وغيرها. كما يبحث في الإحداث المترتبة على تلك النصوص والقواعد القانونية. ومع هذا الترابط الكبير وهذا التباين النسبي بين السياسة والقانون تبرز أهمية نظرية الدولة كأحد الموضوعات المشتركة التي يهتم بها علماء السياسة وفقهاء القانون باعتبار أن الدولة مجتمع سياسي يسوده القانون وأن شرعية السلطة ودستوريتها تعتمد على مدى التزامها بالقانون.

"كلمة الخريجين"

بسم الله الرحمن الرحيم القائل في كتابه الكريم "وأن ليسَ للإنسانِ إلا ما سعى وأن سعيَه سوف يُرى ثم يُجزاه الجزاءَ الأوفى"، وقضى بأن لا يستوى الذين يعلمون و الذين لا يعلمون والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد،،

انسابت الأيام من بين أيدينا ومرت أعوام نهلنا فيها من العلم نتذكر لحظاتنا الأولى في جامعتنا الفتية جامعة شقراء، عالم لم نسبر أقاصيه إلا ونحن على عتبات الوداع والتخرج، كم تعبنا وكم سهرنا ما بين مادة كئود وامتحان صعب ومعدل متقلب، كنا في غمرة الدراسة وما فقنا الا على قول مبارك التخرج وموفقين في الحياة، رحلة كان فيها أصحاب الفضل بعد الله سبحانه آباء وأمهات أساتذة ومربون إخوة وزملاء، وكانت كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء محضن فصولها الحياة، رحلة كان فيها أصحاب الفضل بعد الله سبحانه آباء وأمهات أساتذة ومربون إخوة وزملاء، وكانت كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء محضن فصولها، رحلة كان فيها السهل والصعب والحلو والمر، خضنا فيها غمار النصوص القانونية سرداً وشرحاً ونقاشاً، في تأصيل عميق وفهم دقيق، اختياراً منا منبعه الرغبة في فهم تلك النصوص وكيفية استقائها وطرق تطبيقها، مجالاتها الخصبة في الحياة العملية، ولمعانيها السامية في تحقيق العدالة وحسن سير المجتمع، فخرجنا بفكر قانوني نيّر في إقرار كل مامن شأنه تحقيق الحياة الكريمة المنظمَّة في إطار محكم من شريعة ربنا تبارك وتعالى، فالشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وآخراً على نعمة التخرج والتوفيق، ثم الشكر لولاة أمرنا ووالدينا وأساتذتنا على جهودهم وحرصهم وتوجيهاتهم السديدة، كما نشكر إدارة الجامعة وعمادة الكلية على ما قاموا به من جهود لخدمتنا وتذليل الصعوبات التي واجهتنا. وهانحن الآن ماضون في خدمة وطننا في كافة مجالاته القانونية، فمنا من التحق بالتحقيق والادعا العام، ومنا من واصل دراسته الاكاديمية، ومنا من انضم إلى المجالات القانونية في القطاعات العسكرية، وآخرون في الهيئات واللجان شبه القضائية، وسنظل على العهد باقون، وللعَلياء طامحون، ممثلون لوطننا خير تمثيل، ساعين في رفعته وعلو شأنه بما أوتينا.

عنهم الطالب/ علي الدغيلبي

أعضاء نادي القانون

عبدالعزيز الغازي
نائب الرئيس

خالد بدر المطيري
رئيس النادي

نواف السبيعي
عضو

عبدالملك المطيري
عضو

راشد المطيري
أمين

يوسف المطيري
عضو

حسن الراشد
عضو

عبدالعزيز الحامد
عضو

عبدالعزيز الداوود
عضو

فيصل الكنعان
عضو

علي الدغيلبي
عضو

أحمد المويهان
عضو

ماجد الشمري
عضو

فهد القحطاني
عضو

تركي المطيري
عضو

فواز المهلكي
عضو

مؤيد العتيبي
عضو

"فرصة للتميز"

يأتي تدشين العدد الأول لمجلة نادي القانون المنبثق من قسم القانون في كلية العلوم والدراسات الانسانية بحريملاء كفرصة جديدة لتحقيق انطلاقة متميزة للقسم تسعى به - وبجدارة - نحو صدارة الأقسام في الكلية ، بل وعلى مستوى الجامعة ككل . فمما لا شك فيه أن توثيق جانب من أعمال وانجازات القسم ورؤى طلابه وهيئته التدريسية يعطي دفعة هائلة للجميع في سبيل تحسين وتطوير الأداء الأكاديمي بمختلف جوانبه. ويتزامن مع هذا الاصدار للمجلة روح تسري في جسد القسم فحواها مزيد من التعاون والمودة بين منسوبيه وطلابه الذين كانوا ومازالوا أحد أهم الأدوار الفاعله في كثير من الانجازات ومنها هذه المجلة ، التي نسعد برؤية العدد الأول منها ، والذي سيكون له القيمة المعنوية الكبيرة بإذن الله . فمع مرور السنين ستكون هذه المجلة نافذة مضيئة للتعريف بتاريخ القسم ورؤسائه ومنسوبيه وطلابه الذين يُعولَّ عليهم كثيراً في المضي إلى المصاف المتقدمة والمكانة العالية ، يشاركون فيها أبناء وطنهم في كل مافيه رفعته ووحدة صفه وعلو شأنه.

د. محمد الخشن
رئيس لجنة الأنشطة الطلابية

د. عوض الاسمري

د. عدنان الشيحة

شكر و عرفان

تولى سعادة الدكتور عدنان بن عبدالله الشيحة دفة إدارة الجامعة بالتكليف في عام ١٤٣٦ هـ، وأولى الجامعة ومرافقها اهتماماً كبيراً وعناية فائقة، وعني حفظه الله بدعم كل ما من شأنه تحقيق طموح الجامعة المباركة في خدمة هذا الوطن الكريم المعطاء، ومن ذلك عنايته بتخصص القانون، حيث حظي هذا التخصص منه بشتى أنواع الدعم حسيه ومعنويه إسهاماً في الرقي بالفكر القانوني الذي تقوم عليه أنظمة المملكة العربية السعودية وفق أحكام الشريعة الإسلامية لتتواكب مع معطيات العصر ومتطلباته، ومن مظاهر ذلك إصداره قرار بتشكيل لجنة الدراسات الحقوقية والشرعية والقانونية التي قامت بدراسة مقترح إنشاء كلية للحقوق والدراسات القضائية بالجامعة، ولقي هذا المقترح من مجلس الجامعة القبول والموافقة، ليتحقق بذلك تقدماً جاداً نحو طموحات وتطلعات المختصين في القانون أساتذة وطلاب، ثم بارك ذلك الجهد مشكوراً معالي مدير الجامعة الحالي الأستاذ الدكتور عوض بن خزيم الأسمري، الذي لم يألوا جهداً في دعم كافة المناشط والمرافق لجامعة شقراء الفتية ومنها أقسام القانون، حيث حظي قسم القانون في حريملاء بزيارة كريمة من معاليه، وتلقى منسوبوه التوجيهات النيرة والاستعداد التام لدعم كل ما من شأنه الرقي بمخرجات القسم كأحد أهم التخصصات في جامعة شقراء، فلسعادة الدكتور عدنان بن عبدالله الشيحة ولمعالي الدكتور عوض بن خزيم الأسمري بالغ الشكر والتقدير من أبنائهم منسوبي قسم القانون أساتذة وطلاب على تلك اللفتات الكبيرة الرائدة والعناية الأبوية الكريمة.

انضم إلى نادي القانون

إخراج المجلة

المشرف العام
رئيس قسم القانون
د. مساعد الشريدي

رئيس التحرير
د. محمد الخشن

مدير التحرير و التصميم
رئيس نادي القانون
خالد بدر المطيري

هيئة التحرير
عبدالعزيز الغازي
عبير محمد الأحمري

التصوير
يوسف المطيري
نواف السبيعي
موضي ذعار العتيبي

البريد الإلكتروني
malshuraidi@su.edu.sa

law_student11

نحو ثقافة قانونية مؤصلة

"إن ما نعيشه اليوم من إنجازات تنموية ما هو إلا امتداد للنهج الذي أرساه المؤسس الملك عبدالعزيز - رحمه الله - وسار على إثره أبناؤه البررة رحمهم الله- وفق منهج مستمد من الشريعة الإسلامية ، وقائم على مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ، وحماية حقوق الإنسان"

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود